

فريق الخبراء الحكوميين للدول الأطراف في  
اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة  
تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر  
أو عشوائية الأثر

الدورة الحادية عشرة

جنيف، ٢-١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٥

البند ٧ من جدول الأعمال

المتفجرات من مخلفات الحرب

الفريق العامل المعني بالمتفجرات من مخلفات الحرب

ردود على الوثيقة CCW/GGE/XI/WG.1/WP.2، المعنونة القانون الإنساني الدولي  
والمتفجرات من مخلفات الحرب، والمؤرخة ٨ آذار/مارس ٢٠٠٥

الرد الوارد من نيوزيلندا

تصويب

تصبح الحاشية ٨ المتعلقة بالفقرة ١٢ كما يلي:

بروتوكول جنيف الأول. تنص المادة ٥٧(٢)(أ) على وجوب أن يتخذ من يخطط لهجوم أو يتخذ قراراً بشأنه: ١٠ أن يبذل ما في طاقته عملياً للتحقق من أن الأهداف المقرر مهاجمتها ليست أشخاصاً مدنيين أو أهدافاً مدنية وأنها غير مشمولة بحماية خاصة، ولكنها أهداف عسكرية في منطوق الفقرة (أ) من المادة ٥٢، ومن أن مهاجمتها غير محظورة؛ ٢٠ وأن يتخذ جميع الاحتياطات المستطاعة عند تخير وسائل وأساليب الهجوم من أجل تجنب إحداث خسائر في أرواح المدنيين أو إلحاق الإصابات بهم أو الأضرار بالأهداف المدنية؛ و٣٠ أن يمتنع عن اتخاذ قرار بشن أي هجوم يتوقع منه أن يحدث، بصفة عرضية، خسائر في أرواح المدنيين أو إلحاق الإصابات بهم، أو الإضرار بالأهداف المدنية، أو أن يحدث مزيجاً من هذه الخسائر والأضرار، بحيث تكون مفرطة مقارنة بالميزة العسكرية الملموسة والمباشرة المتوقعة. ينص إعلان تفاهم نيوزيلندا بشأن التصديق على أن نيوزيلندا تدرك أن ما يراد من الميزة العسكرية المتوقعة من أي هجوم هو الإشارة إلى الميزة المتوقعة من الهجوم بكامله وليس من جوانب منعزلة أو خاصة في ذلك الهجوم، وأن عبارة "الميزة العسكرية" تشمل عدداً من الاعتبارات من ضمنها أمن القوات المهاجمة. ويقصد بعبارة "الميزة العسكرية الملموسة والمباشرة المتوقعة" توقعاً سليماً بأن الهجوم سيسهم إسهاماً هاماً ونسبياً في تحقيق الهدف المرجو من الهجوم العسكري المعني.

-----